10. HAFTA

HADİS USÛLÜ

*

Zayıf Hadis Çeşitleri (Ravinin Cerhi Sebebiyle)

METRÛK, MÜNKER, ŞÂZZ, MA'RÛF, MUALLEL HADİS

*

KAYNAKLAR

1. **(Arapça Metin)**: Mahmûd et-Tahhân, ***Teysîru Mustalahi'l-Hadîs*** (Riyad: Mektebetü'l-Ma'ârif, 1996)
2. Ahmet Yücel***, Hadis Usûlü*** (İstanbul: İFAV Yay. 2016).

المتروك

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب –وهو السبب الثاني– سمي حديثه: المتروك.

*– تعريفه: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب.

*– أسباب اتهام الراوي بالكذب:

أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين؛ هما:

أ– ألا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة.

ب– أن يعرف الراوي بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

*– مثاله:

حديث عمرو بن شِمْرٍ الجُعْفِيّ الكوفي، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن علي وعمار قالا: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق. وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما من عمرو بن شِمْرٍ: "متروك الحديث".

*– رتبته:

إن شر الضعيف الموضوع، ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب.

الْمُنْكَر

إذا كان سبب الطعن في الراوي فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق –وهو السبب الثالث والرابع والخامس– فحديثه يسمى الْمُنْكَر.

*– تعريفه:

ب– اصطلاحا: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها: تعريفان، وهما:

1– هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه.

2– هو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة.

*– الفرق بينه وبين الشاذ:

أ– أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لما رواه من هو أولى منه.

ب– أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة.

إنهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

*– مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّبِ بْنِ حَبِيبٍ الزَّيَّات، عن أبي إسحاق، عن الْعَيْزَارِ بْنِ حُرَيْثٍ ، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضعيف دخل الجنة". قال أبو حاتم: "هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا، وهو المعروف".

*– رتبته: إن المنكر من أنواع الضعيف جدا؛ لأنه إما راوية ضعيف موصوف بفحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق، وإما راوية ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، لذلك مر بنا في بحث "المتروك" أن المنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

الْمَعْرُوف

*– تعريفه: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الضعيف.فهو مقابل للمنكر

*– مثاله: أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر، وهو: "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة". لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفًا على ابن عباس، أي أنه من كلام ابن عباس، وليس من كلام النبي ﷺ، وهو عكس رواية حُبَيِّب الذي رواه مرفوعا؛ لأن ابن أبي حاتم قال –بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع: "هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا، وهو المعروف".

الشاذ والمحفوظ:

*– تعريف الشاذ: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه.

*– شرح التعريف:

المقبول هو: العدل الذي تم ضبطه، أو العدل الذي خف ضبطه، والذي هو أولى منه: هو الراوي الذي يكون أرجح منه؛ لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

* مثال الشذوذ :ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ " قال البيهقي:

خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا؛ فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ. لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

*– المحفوظ: هذا ويقابل الشاذ "المحفوظ" وهو: ما رواه الأوثق مخالفا لرواية الثقة.
ومثاله: هو المثالان المذكوران في نوع الشاذ. لكن من طريق الأوثق.

* حكم الشاذ والمحفوظ: من المعلوم أن الشاذ حديث مردود، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

المعلَّلُ

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو "الوهم" فحديثه يسمى المعلل
*– تعريفه: هو الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها.

*– تعريف العلة: هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث.

إن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان، وهما:
أ– الغموض والخفاء. ب– القدح في صحة الحديث.

*– إلى أي إسناد يتطرق التعليل؟
يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرا؛ لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله؛ إذ إنه مردود لا يعمل به.

*– بِمَ يستعان على إدراك العلة؟
يستعان على إدراك العلة بأمور، منها:
أ– تفرد الراوي.
ب– مخالفة غيره له.

*– ما هو الطريق إلى معرفة المعلَّل؟

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

*– أين تقع العلة؟

أ– تقع العلة في الإسناد –وهو الأكثر– كالتعليل بالوقف، والإرسال.

ب– وتقع في المتن –وهو الأقل– مثل حديث نفي قراءة البسملة في الصلاة.

*– هل العلة في الإسناد تقدح في المتن؟

أ– قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد، وذلك مثل التعليل بالإرسال.

ب– وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحا، مثل حديث يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعا: " الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ "، فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في قوله: "عمرو بن دينار"؛ إنما هو عبد الله بن دينار، فهذا المتن صحيح، وإن كان في الإسناد علة الغلط؛ لأن كلا من عمرو وعبد الله بن دينار ثقة. فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وإن كان سياق الإسناد خطأ.

*– أشهر المصنفات فيه:

أ– كتاب العلل، لابن المديني.

ب– علل الحديث، لابن أبي حاتم.

جـ– العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل.

د– العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

هـ– العلل الواردة ، للدارقطني، وهو أجمعها، وأوسعها.